السياسات الحكومية لمكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية بالجزائر (2008-2020)

Government policies to combat desertification and drought in the steppe regions of Algeria (2008-2020)

جعيجع حبيب الله[1]

Djaidja Habiballah

مخبر الدراسات الاقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة- جامعة برج بوعريريج،

habiballah.djaidja@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2025/10 تاريخ القبول: 20 /2025/12 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات الحكومية الجزائرية الموجهة لمكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية خلال الفترة (2008-2020)، نظرًا للأهمية الإستراتيجية لهذه المناطق التي تمثل شريطًا بيئيًا واقتصاديًا يفصل بين الجنوب الصحراوي القاحل والشمال الزراعي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص مظاهر التصحر والجفاف وأسبابها الطبيعية والبشرية. كما تناولت بالدراسة والتحليل أهم البرامج والسياسات الحكومية، على غرار برنامج تنمية الهضاب العليا، سياسة التجديد الريفي، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي هدفت إلى حماية الأراضي من التدهور، تثبيت الكثبان الرملية، تجديد الغطاء النباتي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه السياسات ساهمت في الحد من بعض مظاهر تدهور الأراضي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، غير أن فعاليتها ظلت محدودة أمام عوامل طبيعية (شح التساقطات، التغير المناخي) وأخرى بشرية (ضعف الوعي البيئي، الاستغلال المفرط للموارد)،كما بينت النتائج أن نجاح هذه الجهود مرهون بمدى تكاملها مع استراتيجيات التنمية المحلية، وإشراك الفاعلين المحليين في التنفيذ والمتابعة.

كلمات مفتاحية: التصحر والجفاف، المناطق السهبية، السياسات الحكومية، الجزائر.

تصنيفات JEL: Q13 ،R5

Abstract: The study aimed to analyze the Algerian government policies aimed at combating desertification and drought in steppe areas during the period (2008-2020). Given the strategic importance of these areas, which represent an environmental and economic strip separating the arid desert south and the agricultural north. The study adopted a descriptive and analytical approach to diagnose the manifestations of desertification and drought and their natural and human causes. It also examined and analyzed the most important government programs and policies. Similar to the High Plateaus Development Programme, the Rural Renewal Policy, and the Integrated Rural Development Neighbourhood Projects aimed at protecting the land from degradation.

The study concluded that these policies contributed to reducing some aspects of land degradation and improving the living conditions of the population. The results also showed that the success of these efforts depends on their integration with local development strategies and the involvement of local actors in implementation and follow-up.

Keywords: desertification and drought; Steppe regions; Government policies; Algeria.

JEL Classification Codes: Q13,R5

المؤلف المرسل: حبيب الله جعيجع، **الإيميل:** habiballah.djaidja @ univ-bba.dz

1. مقدمة:

تعتبر المناطق السهبية في الجزائر ذات أهمية إستراتيجية بالغة، لما تتوفر عليه من مساحات شاسعة تصلح للزراعة والرعي، حيث يعتمد سكانها اعتمادًا أساسيًا على النشاط الفلاحي باعتباره مصدر رزقهم الرئيس، وتمثل هذه المناطق أيضا شريطا عازلا بين الجنوب الصحراوي القاحل والشمال ذي الأراضي الخصبة، غير أنّ هذه المناطق أصبحت تواجه تهديدا متزايدا يتمثل في مشكلتي التصحر والجفاف، اللتين امتد تأثيرهما في السنوات الأخيرة حتى إلى الشمال الجزائري، نتيجة للتغيرات المناخية، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع كميات الأمطار.

إن ظاهرة التصحر والجفاف لم تنشأ من العوامل الطبيعية فقط، بل كانت أيضا نتاجا مباشرا للتدخل البشري غير الرشيد، مثل الاستغلال المكثف للتربة الزراعية دون مراعاة فترات الراحة، وضعف اعتماد الوسائل التقنية الكفيلة بالحفاظ على الموارد المائية الموجهة للسقي، باعتبارها عنصرًا أساسياً لاستمرارية النشاط الزراعي. وقد أدركت الحكومات الجزائرية المتعاقبة خطورة هذه الظاهرة وتوسعها نحو مناطق جديدة، فسارعت إلى إطلاق برامج وسياسات متعددة تهدف إلى الحد منها، إضافة إلى إبرام اتفاقيات مع الأمم المتحدة ومنظمات دولية متخصصة، في ظل اعتبار التصحر والجفاف تحديا بيئيا عالميا يهدد مختلف المجتمعات.

إن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مزيدًا من الجهود من خلال وضع سياسات أكثر فعالية، تعتمد على توظيف التقنيات الحديثة في الزراعة، وتبني أنظمة اقتصادية لترشيد استعمال المياه، وتعزيز الحزام الغابي، إلى جانب نشر الوعي لدى السكان والمزارعين بضرورة تعديل ممارساتهم لتحقيق استدامة الموارد الطبيعية.

1.1 الإشكالية

كيف ساهمت السياسات الحكومية الجزائرية خلال الفترة (2008-2020) في مكافحة التصحر والجفاف بالمناطق السهبية، وما انعكاساتها على التنمية المستدامة؟

1. 2 فرضيات الدراسة

انطلاقًا من الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

- أسهمت هذه السياسات في الحد من بعض مظاهر تدهور الأراضي، إلا أن فعاليتها كانت محدودة بسبب عوامل طبيعية (التغير المناخي، ندرة الأمطار) وأخرى بشرية (الاستغلال غير الرشيد للموارد)
- نجاح مكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية مرهون بمدى تكامل السياسات الحكومية مع استراتيجيات التنمية المحلية، وإشراك الفاعلين المحليين في التنفيذ.

1. 3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل السياسات الحكومية الموجهة لمكافحة التصحر والجفاف في المناطق السهبية خلال الفترة (2008-2020)؛
- تقييم مدى فعالية البرامج والمشاريع المنجزة في الحد من الظاهرة؛
- إبراز انعكاسات هذه السياسات على التنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛
- تقديم توصيات عملية من شأنها تعزيز فعالية السياسات المستقبلية للحد من التصحر والجفاف.

1. 4 منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتشخيص ظاهرتي التصحر والجفاف بالمناطق السهبية وتحليل أسبابها، وتتبع تطور السياسات الحكومية والبرامج الموجهة لمكافحة هذه الظواهر خلال الفترة (2008-2020)

1. 5 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع مكافحة ظاهرتي التصحر والجفاف والسبل الكفيلة للحد منها، والتي يمكن الاستفادة منها لتدعيم بحثي هذا، وحيث أنه لا يشترط أن يكون نفس الموضوع أو الإشكالية، نذكر منها:

الدراسة الأولى:

رزاق أسماء، بعنوان "معالجة اقتصادية لآثار التدهور البيئي في المناطق الجافة بالجزائر"، وهي أطروحة دكتوراه (منشورة) فيى العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة لسنة 2019/2018.

عالجت هذه الدراسة التدهور البيئي الذي يخل بالتوازن الايكولوجي في المناطق الجافة، وخلصت الدراسة إلى أن المناطق الجافة تعاني من التدهور البيئي بسبب طبيعة المنطقة من ناحية المناخ، وأن التدهور البيئي في المناطق الجافة يصعب معه تطبيق الآليات الاقتصادية لمعالجته.

الدراسة الثانية:

عبد الجليل علي عباس، علي لراري، بعنوان "دراسة نظرية حول التصحر واستراتيجيات مكافحته" المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2022.

وهو مقال تناول ظاهرة التصحر من الجانب النظري من خلال المفاهيم والأسباب وطرق مكافحته، والتغيرات المناخية وما لها من تأثيرات وخيمة على البيئة، والأمن الغذائي، وتوصلت الدراسة أن مكافحة ظاهرة التصحر هو سياسة بيئية للدولة.

الدراسة الثالثة:

جيلالي محمد، بعنوان "ظاهرة التصحر في الجزائر وآليات مكافحتها"، المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو، جوان 2024.

وهو مقال تناول ظاهرة التصحر وتأثيرها السلبي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأشارت هذه الدراسة إلى الاهتمام الدولي البالغ بهذه الظاهرة الخطيرة، وكللت هذه الجهود باعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر سنة 1994.

2. مفهوم المناطق الجافة والسهبية في الجزائر

2. 1 المناطق الجافة

تغطي المناطق الجافة مساحات شاسعة من القارات الخمس، باستثناء قارة أوروبا التي لا تضم سوى أراضٍ شبه جافة محدودة حول بحر قزوين. وتشمل هذه المناطق القاحلة كلًّا من آسيا، إفريقيا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية وأستراليا، حيث تمثل الأراضي الجافة ما يقارب **40%** من إجمالي مساحة الكرة الأرضية.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن ثلثي مساحة قارة إفريقيا عبارة عن أراضٍ جافة موزعة بشكل غير متساوٍ، ويمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة:

- مصر: تتنوع أراضيها بين شديدة الجفاف وقاحلة، وتشمل شمال سيناء، شمال الدلتا، والساحل الشمالي الغربي، بالإضافة إلى صحاري سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية.
- تونس: تغطي الأراضي القاحلة وشبه القاحلة حوالي 88% من مساحتها، فيما تمثل المناطق شبه القاحلة نحو ربع المساحة الإجمالية.
- الجزائر: تشكل الأراضي الجافة بمختلف أنواعها حوالي 95 **%**من إجمالي المساحة الوطنية.

أما من حيث التعريف، فيمكن القول إن المناطق الجافة هي تلك التي تنخفض فيها معدلات التساقط المطري أو ترتفع فيها معدلات التبخر بشكل يؤدي إلى تراجع الغطاء النباتي وتحويل المساحات إلى أراضٍ شبه قاحلة أو قاحلة تمامًا.

كما حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر مفهوم المناطق الجافة استنادًا إلى مؤشر المناخ القائم على معدل التساقطات المطرية ونسبة التبخر الممكنة، بحيث تقع ضمن المجال ما بين **0.05** و 0.65. (رزاق، 2019، الصفحات 31-33)

2. 2 المناطق السهبية في الجزائر:

تتوزع المساحات السهبية في الجزائر على 25 ولاية منها 8 ولايات سهبية و13 ولاية فلاحية رعوية و 4 ولايات رعوية شبه صحراوية وتمتد على مساحة إجمالية مقدرة بـ 32 مليون هكتار، أي حوالي 14**%** من مساحة البلاد، وهي مراعي ومحيطات تنمو بها الحلفاء، ويهيمن عليها نشاط تربية المواشي. الذي يمثل 42**%** من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي وتسمح بالحفاظ على الوظائف والدخل، حيث يعود هذا النشاط بالفائدة على 80**%** من السكان الذين يقدر عددهم ب 9مليون نسمة. وتعتمد أنظمة الإنتاج

المهيمنة في منطقة السهوب على الصلة الوثيقة بين الفلاحة والثروة الحيوانية، حيث يتم زراعة المحاصيل الموجهة نحو تلبية الاحتياجات الغذائية للماشية، وبالتالي تشكل نظاما بيئيا سهبيا يهدف إلى إتاحة كفاية بين الموارد الطبيعية واحتياجات النشاط الذي يمارس بهذه المناطق. (موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، 2024)

3. مفهوم ظاهرة التصحر والجفاف

1.3 تعريف التصحر

تعتبر ظاهرة التصحر واحدة من أخطر التحديات البيئية التي يواجهها العالم في الوقت الراهن، غير أن كثيرا من الناس يجهلون معناها الحقيقي. ورغم أنّ التصحر قد يُفهم أحيانا على أنه زحف الكثبان الرملية نحو الأراضي الزراعية، إلا أنّه لا يقتصر على ذلك فحسب، بل يتمثل أساسًا في التدهور التدريجي والمستمر للنظم الإيكولوجية في المناطق الجافة وشبه الجافة، نتيجة مجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية.

ويعود التصحر بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشرية غير المستدامة مثل:

- الممارسات الزراعية المفرطة التي تستنزف خصوبة التربة.
- الرعي الجائر الذي يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي.
- قطع الأشجار لاستخدامها في الحطب أو لتوسيع الأراضي الزراعية.
- أنشطة التعدين واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير متوازنة.
- التغيرات المناخية التي تساهم في تفاقم حدة الظاهرة.

ويحدث التصحر عادة عند إزالة الغطاء النباتي والأشجار التي تعمل على حماية التربة وتماسكها، مما يسهل تعريتها بفعل الرياح والمياه، ومع تآكل الطبقة السطحية للتربة، تفقد العناصر الغذائية الأساسية، ويترك وراءها خليط فقير من الرمال والأرض العقيمة، وهو ما يحول الأراضي المنتجة تدريجيا إلى أراض قاحلة.

وبذلك يمكن القول إن التصحر هو نتيجة تداخل عوامل طبيعية وبشرية تؤدي إلى فقدان التربة لخصوبتها وانهيار قدرتها على الإنتاج، مما يحول مساحات واسعة إلى مناطق شبه صحراوية أو صحراوية.

إن التصحر قضية عالمية لها آثار خطيرة على التنوع البيولوجي والسلامة الإيكولوجية والقضاء على الفقر والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ان الأراضي الجافة هشة بالفعل وعندما تتدهور فإن التأثير على الناس والماشية والبيئة يمكن أن يكون مدمراً. وقد يُشرد نحو 50 مليون شخص خلال السنوات العشر القادمة نتيجة للتصحر.

مسألة التصحر ليست جديدة فقد لعبت دوراً هاماً في تاريخ البشرية وأسهمت في انهيار العديد من الإمبراطوريات الكبيرة وتشريد السكان المحليين. ولكن اليوم، تقدر وتيرة تدهور الأراضي الصالحة للزراعة بمعدل يتراوح بين 30 و 35 ضعف المعدل التاريخي، ويعتمد نحو ملياري شخص على النظم الإيكولوجية في مناطق الأراضي الجافة حيث يعيش 90 في المائة منهم في البلدان النامية.

هناك هبوط حاد في العديد من البلدان المتخلفة حيث يسبب الاكتظاظ السكاني ضغوطاً لاستغلال الأراضي الجافة في الزراعة، و تشهد هذه المناطق المنتجة بشكل هامشي فرط في الرعي وتستنفذ الأرض كما يتم سحب المياه الجوفية، وعندما تصبح الأراضي الريفية غير قادرة على دعم السكان المحليين تكون النتيجة هجرات جماعية إلى المناطق الحضرية، ومن المرجح أن تؤدي زيادة وتيرة وشدة حالات الجفاف الناجمة عن تغير المناخ المتوقع إلى زيادة تفاقم التصحر. (الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، 2025)

2.3 تعريف الجفاف

لقد شهد مفهوم الجفاف تطورًا ملحوظًا مع تطور الدراسات المناخية وتراكم المعارف العلمية المرتبطة به. ففي بدايات القرن العشرين، كان تعريف الجفاف يعتمد بالأساس على كمية التساقطات المطرية، حيث اعتُبر خط المطر المتساوي 250 ملم

الحد الفاصل بين المناطق الجافة والمناطق الرطبة. غير أن هذا التصنيف بدا قاصرًا، إذ أهمل مجموعة من العوامل الأخرى مثل اختلاف درجات الحرارة بين المناطق، وتوزيع الأمطار على مدار الفصول، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على شدة الجفاف وامتداده.

ويرى عدد من المختصين أنّ الجفاف يُعَدّ ظاهرة طبيعية ناتجة عن التفاعل بين عدة عناصر مناخية، أهمها كمية الأمطار الساقطة، ودرجات الحرارة السائدة، ومعدلات التبخر. وبالتالي فإن الجفاف لا يُقاس بالمطر وحده، بل يُفهم باعتباره محصلة العلاقة المتبادلة بين المطر والحرارة والتبخر، وما يترتب عنها من تأثيرات على التربة والغطاء النباتي والأنشطة الاقتصادية، وخاصة الفلاحية منها. (رزاق، 2019، صفحة 30)

الجفاف هو فترة ممتدة من الأشهر أو السنوات عندما تلاحظ المنطقة نقصا في إمدادات المياه الخاصة بها بشكل عام، يحدث هذا عندما تتلقى المنطقة باستمرار هطول أقل من المتوسط. يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النظام البيئي والزراعي في المنطقة المتضررة. على الرغم من أن حالات الجفاف يمكن أن تستمر لعدة سنوات، إلا أن الجفاف الشديد والقصير يمكن أن يتسبب في أضرار جسيمة تضر بالاقتصاد المحلي. (مراقبة الجفاف، 2025)

ويُعرف الجفاف بأنّه فترة زمنية طويلة يشهد فيها المناخ انخفاضًا ملحوظًا في معدلات التساقطات، سواء كانت أمطارًا أو ثلوجًا أو حتى ذوبانًا للثلوج، مما يؤدي إلى نقص حاد في الموارد المائية السطحية والجوفية. ولا يقتصر أثر الجفاف على الجانب المناخي فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فعندما تُحرم المجتمعات من كميات كافية من المياه الضرورية للشرب، والصرف الصحي، والزراعة، فإن ذلك يقود إلى سلسلة من الأزمات، أبرزها:

- انعدام الأمن الغذائي نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي.
- انتشار الأمراض وسوء التغذية والجوع بسبب نقص المياه والغذاء.
- الهجرة القسرية من المناطق المتضررة نحو مناطق أكثر وفرة في الموارد.
- خسائر اقتصادية معتبرة نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي وتدهور الأنشطة المرتبطة بالمياه.
- تأثيرات سلبية على قطاعات أخرى مثل توليد الطاقة الكهرومائية، النقل، والأنشطة التجارية والصناعية المعتمدة على الماء.

وعليه، فإن الجفاف يمثل ظاهرة طبيعية متعددة الأبعاد، لا تنحصر في قلة التساقطات المطرية فحسب، بل تتجسد في تداعياته الشاملة على الإنسان والبيئة والاقتصاد. (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2025)

3. 2. 1 أنواع الجفاف

ظاهرة الجفاف من أخطر التهديدات التي تواجه التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وتشير تقارير منظمة الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم قد يتأثرون بهذه الظاهرة بحلول سنة **2050**، مما يعكس خطورتها وتداعياتها المستقبلية.

وقد صنف الباحثون الجفاف إلى عدة أنواع رئيسية، أبرزها:

أ. الجفاف المناخي (الجوي): يُقاس من خلال كمية الأمطار المتساقطة ومدة انقطاعها خلال فترة زمنية معينة. وينشأ عادة بسبب تغيّر ظروف الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تفاوت التساقطات من منطقة إلى أخرى.

ب. الجفاف الزراعي: يؤثر بشكل مباشر على النشاط الفلاحي وإنتاج الغذاء، حيث يؤدي نقص هطول الأمطار إلى عجز في مياه التربة وانخفاض مستوى المياه الجوفية والخزانات والسدود، كما يتسبب في تراجع رطوبة التربة السطحية، وهو ما يؤدي إلى توقف عملية الإنبات وانخفاض مردودية المحاصيل الزراعية.

ج. الجفاف الهيدرولوجي: يرتبط بانعكاسات نقص الأمطار على الموارد المائية السطحية والجوفية، ويقاس من خلال انخفاض منسوب الأنهار والخزانات والسدود، مما يؤثر على استخدامات المياه في مجالات متعددة مثل: الري، توليد الطاقة الكهرومائية، النقل النهري، التحكم في الفيضانات، الاستجمام، إضافة إلى تأثيره المباشر على النظم البيئية والحياة البرية.

د. الجفاف الاجتماعي والاقتصادي: يحدث عندما يتجاوز الطلب على سلعة اقتصادية ويكون هناك نقص فيها لارتباطه بالطقس وإمدادات المياه. (مراقبة الجفاف، 2025)

3. 2. 2 أساليب مكافحة التصحر والجفاف:

- إعادة التشجير وتجديد الأشجار.
- إدارة المياه - توفير المياه المعالجة أو إعادة استخدامها أو جمع مياه الأمطار أو تحلية المياه أو الاستخدام المباشر لمياه البحر.
- تثبيت التربة من خلال استخدام الأسوار الرملية، أحزمة المأوى، الحطب ومصدات الرياح.
- المزارع التي تدار بالتجديد الطبيعي**(FMNR)**، مما يتيح نمو شجرة طبيعياً من خلال التقليم الانتقائي من براعم شجيرة. يمكن استخدام بقايا من الأشجار المُقلمة كغطاء للحقول وبالتالي زيادة احتباس التربة والحد من التبخر. (الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، 2025)
- جعل الزراعة مستدامة
- حماية الملقحات.
- تجديد المناطق الساحلية والبحرية.
- اعادة الطبيعة إلى المدن.
- توفير التمويل من أجل الإصلاح. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2025)
- إنشاء نظم معلومات بخصوص اقتصاديات المياه في النشاط الزراعي.
- تطوير طرق استخدام المياه عن طريق البحوث المشتركة. (عبد الصاحب و هاتف لفتة، 2020، صفحة 343)

4. مكافحة التصحر والجفاف ضمن برامج الدعم الحكومي في الفترة 2008-2020

1. 4 الدعم الحكومي للفترة 2008-2014

منذ الاستقلال، أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة بالقطاع الفلاحي، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وأداة حيوية لتثبيت السكان في أراضيهم، خاصة في المناطق الريفية والسهبية، وقد اعتمدت الحكومة في هذا المجال على مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، تنويع مصادر الدخل، والحد من ظاهرة النزوح الريفي، ومرافقة سكان الأرياف لمعرفة احتياجاتهم وتكوينهم على الأساليب الحديثة للإنتاج الزراعي والحيواني.

1. 1. 4 برنامج تنمية الهضاب العليا:

أطلق هذا البرنامج سنة 2005 وشمل 23 ولاية، بميزانية إجمالية قدرت بـ **620**مليار دج، توزعت على عدة محاور:

- تحسين ظروف المعيشة للسكان (288 مليار دج)
- ترقية التنمية الاقتصادية (233 مليار دج)
- دعم المرافق العمومية (18 مليار دج)
- تمويل برامج التنمية البلدية (37 مليار دج)
- مشروع المدينة الجديدة ببوقزول (29 مليار دج)

وقد انيطت مهمة تنفيذ هذا البرنامج بـ المحافظة السامية لتطوير السهوب، وهي مؤسسة عمومية أنشئت سنة 1981 بهدف تطبيق السياسة الوطنية للتنمية المتكاملة للمناطق السهبية والرعوية، وتشمل مهامها: تقييم الثروة الفلاحية، رسم خرائط استعمالات الأراضي، تطوير تربية المواشي وتحسين المراعي، تحسين الغطاء النباتي وإعادة تشجير الغابات المتضررة من الحرائق، إضافة إلى وضع برامج لحماية البيئة والموارد الطبيعية.

4. 1. 2 سياسة التجديد الريفي:

مع تراجع مداخيل المحروقات وتزايد التحديات الغذائية، أطلقت الحكومة سياسة التجديد الريفي سنة 2008 بعد مرحلة تجريبية سابقة، وقد رُصد لها غلاف مالي هام ضمن المخططات الخماسية (2009-2014)، بما يعادل **300** مليار دج، وترتكز هذه السياسة على شقين رئيسيين:

أ. التجديد الزراعي: ويشمل دعم إنتاج الحبوب والبقول الجافة والحليب، وتقديم قروض فلاحية ميسرة، ومسح ديون الفلاحين، إلى جانب تشجيع الاستثمار الفلاحي العصري.

ب. التجديد الريفي: يهدف إلى فك العزلة عن المناطق الريفية والهضاب، عبر تحسين البنى التحتية (المياه، الكهرباء، الطرقات، المدارس، المرافق الصحية) وتشجيع السكان على العودة إلى قراهم ومداشرهم بعد موجة النزوح خلال فترة التسعينيات، ولتعزيز هذا التوجه، صودق على قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 لسنة 2008، الذي حدد جملة من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها:

- ضمان تمويل القطاع الفلاحي وتعزيز ديمومة المستثمرات.
- تشجيع استقرار الشباب في المجال الفلاحي وتوسيع فرص التشغيل.
- حماية الخصوصيات الفلاحية المحلية وتكييف أنظمة الإنتاج مع القدرات الطبيعية للأراضي.
- الاستعمال الرشيد للموارد المائية والتربة، خاصة في المناطق المهددة بالتصحر.
- تثبيت الكثبان الرملية وتجديد الغطاء النباتي للمراعي، وحماية السهوب.
- تطوير الزراعة الجبلية عبر التشجير والمحافظة على الأحواض المائية.

وبذلك، مثلت هذه البرامج خطوة مهمة نحو تنمية المناطق السهبية والريفية من خلال مقاربة شاملة تجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار السعي لمواجهة تحديات التصحر والجفاف وضمان التنمية المستدامة.

4. 2 الدعم الحكومي في الفترة 2014-2020

تضمن عدة برامج موجهة للتمنية الريفية التي تحوي ضمنيا على جهود لمكافحة التصحر والجفاف منها:

4. 2. 1 المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة:

أدرج في اطار البرنامج الخماسي 2010-2014 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، وزعت على 1000 بلدية لتمس 1.7 مليون أسرة ريفية، غلب على عقود النجاعة للفترة الممتدة بين 2009-2014 المشاريع الجوارية المندمجة ذات طابع حماية الموارد الطبيعية بـ 6205 مشروع، وبالتعمق أكثر في تحليلا هذا التوزيع حسب المحاور يمكن استنتاج أن التركيز في المشاريع المرتبطة بحماية الأوساط الطبيعية، باعتبار أن المجالات الريفية هي فضاءات ذات ثروات غابية وطبيعية، يجب المحافظة عليها من كل أشكال التقهقر والاستغلال العشوائي. (ويلي، 2015، صفحة 484)

تعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية الأداة التنفيذية الأساسية لتجسيد الاستراتيجيات الوطنية في مجال تطوير المناطق الريفية وحماية الأراضي واستصلاحها. ويقوم هذا التوجه على إدماج المكننة والتقنيات الحديثة في النشاط الفلاحي من جهة، وعلى إشراك سكان الأرياف في إعداد وتنفيذ هذه المشاريع من جهة أخرى، وهو ما يمنحها فعالية أكبر ويجعل أثرها مباشرًا وملموسًا على مستوى المعيش اليومي للسكان.

جدول رقم 01: توزيع المشاريع الجوارية وفق المحاور خلال الفترة 2009-2012

المحاور	المشاريع الجوارية	
	العدد	النسبة المئوية %
تحسين ظروف الحياة لسكان الريف	1608	13.24
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	3467	28.54
حماية الموارد الطبيعية	6205	51.08
إعادة تأهيل التراث المادي وغير المادي	868	7.15
المجمـــوع	12148	100

صالح ويلي، مرجع سابق نقلا عن:

MADR ,Le renouveau rural,évaiuation de la mise en œuvre des contrats de performance,réunion d'évaluation trimestrielle le 01/07/2012,pp 01-39.

شكل رقم 01: توزيع المشاريع الجوارية وفق المحاور خلال الفترة 2009-2014

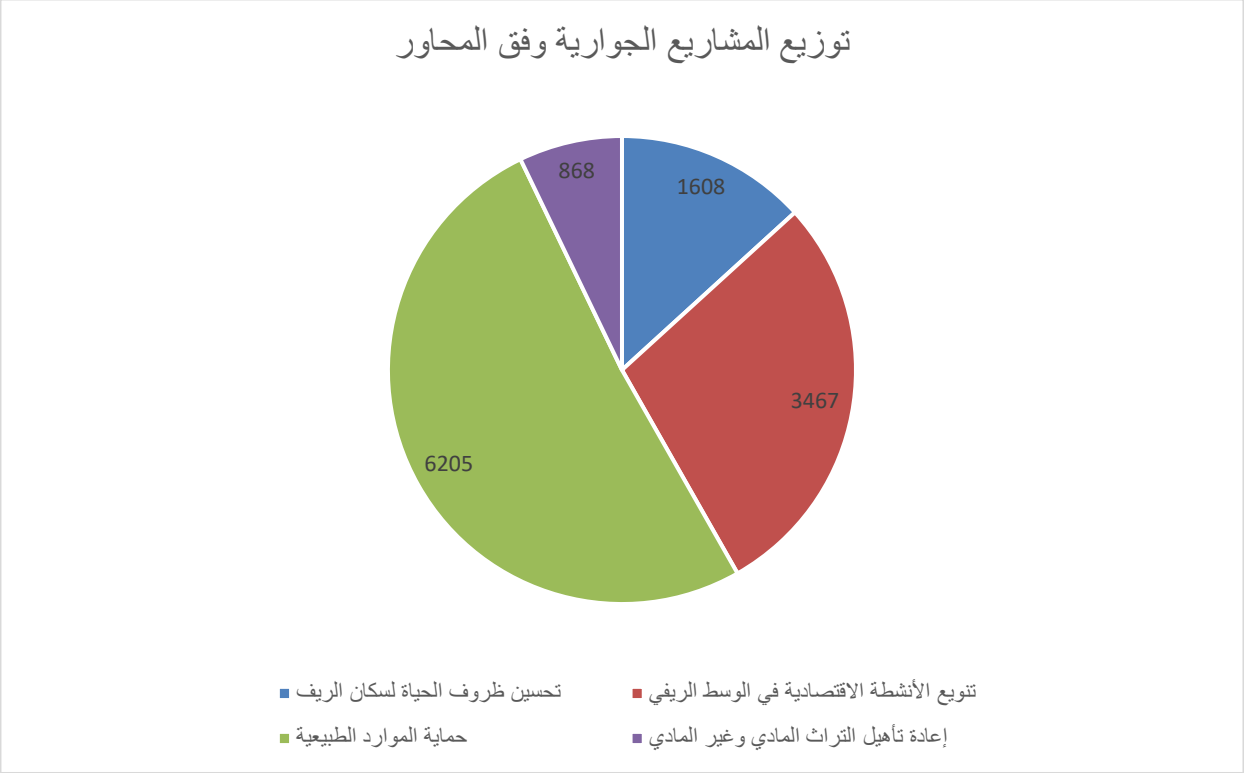

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نصف عدد المشاريع الجوارية كانت في محور حماية الموارد الطبيعية بنسبة 51.08 % بعدد 6205 مشروع، أما النصف الآخر فتوزع على بقية المحاور بنسبة 28.54 % لتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، و13.24% لتحسين ظروف الحياة لسكان الريف، و7.15% لإعادة تأهيل التراث المادي وغير المادي، ويرجع العدد المعتبر للمشاريع

في محور حماية الموارد الطبيعية الى المساعي الحثيثة المبذولة من قبل السلطات للحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة وتقليل تدهورها، ومنع زحف الرمال نحو المناطق الشمالية، من خلال مكافحة التصحر والجفاف واستصلاح الأراضي، وأيضا يرجع هذا العدد المعتبر للمشاريع لشساعة مساحات أراضي المناطق السهبية ما يجعل عملية حمايتها معقدة، تتطلب أغلفة مالية معتبرة، ووضع استراتيجيات تنموية مناسبة لكل منطقة. تجدر الإشارة الى أن هذه المشاريع تأخر الإنطلاق فيها حتى سنة 2014، وامتد إنجازها للسنوات التي تليها.

4. 2. 2 مجمع الهندسة الريفية:

المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية تم إنشائها يوم 17 مارس 2010، تزامنًا مع انعقاد مجلس مساهمات الدولة، حيث تم تجسيد القرار بإنشائها بموجب لائحة صادرة عن الجمعية العامة الاستثنائية لشركة تسيير مساهمات الدولة "التنمية الفلاحية"، وكانت من مخرجات هذا الاجتماع تعديل القانون الأساسي لمجمع **SODIAF** ودمج ثمانية من فروعه المتخصصة في إنتاج الشجيرات الخاصة بالغرس واستغلال الموارد الغابية ضمن الحافظة المالية للمؤسسة الجديدة ، وكلفت بتنفيذ برنامج سياسة التجديد الريفي، وهذه الفروع هي:

- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية سرسو.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية أطلس.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية جرجرة.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية زكار.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية الأوراس.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية الهضاب.
- المؤسسة الجهوية للهندسة الفلاحية بابور.
- مؤسسة البستنة وتهيئة المساحات الخضراء.

من خلال مختلف هذه المؤسسات، اضطلعت المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية بالعديد من المهام الحيوية، ودورها في إنجاز المشاريع، نذكر منها:

- فك العزلة عن المناطق الريفية النائية وفتح المسالك الفلاحية، مما يسهل على الفلاحين الولوج إلى مزارعهم بسهولة.
- حفر الآبار وإعادة تهيئة المنابع المائية، قصد تزويد ساكنة الريف بالمياه الصالحة للشرب.
- المساهمة في إعادة إحياء الغابات والمناطق المتضررة من الحرائق، إلى جانب حماية الأراضي الصالحة للزراعة من التصحر من خلال مشاريع التشجير واستصلاح الغابات.

وبذلك، يشكل المجمع ركيزة أساسية تعتمد عليها السلطات في تعزيز التنمية الريفية المستدامة، عبر المزج بين جانبين تحسين ظروف معيشة السكان وحماية الموارد الطبيعية من التدهور.

3.2.4 المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية:

تأسس سنة 1976 وهو مؤسسة عمومية تتبع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، قام المكتب بتنفيذ العديد من مشاريع الدراسات في ميدان التنمية الفلاحية والريفية وذلك نتيجة للخبرات المكتسبة وأفراده متعددو التخصصات، وهو ما أهله ليصبح شريكا لأي صانع قرار أو مستثمر مهتم بمجال الفلاحة، وحماية الموارد الطبيعية.

المهام المنوطة بالمكتب:

- تأهيل الأراضي المتحصل عليها في إطار الامتياز؛
- المسح والدراسات بالنسبة لجرد الموارد الطبيعية وحمايتها وتنميتها وتثمينها؛
- الدراسات المتعلقة بالغابات وادارتها، والمنتزهات العائلية والمحميات الطبيعية والغابات لترفيهية؛

- محاربة انجراف التربة، والتصحر وزحف الرمال وحماية الموارد الطبيعية؛
- المتابعة والتقييم لمشاريع التنمية الفلاحية والريفية، وتقديم الحلول التقنية الحديثة. (الموقع الرسمي للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية، 2025)

4.2.4 حصيلة البرامج الفلاحية والتنمية الريفية في سنة 2020 في مجال مكافحة التصحر والجفاف:

- استصلاح 7617 هكتار من الأراضي وضمها للمساحات الصالحة للزراعة؛

- إنشاء الديوان الوطني لتنمية الفلاحة الصناعية في الأراضي الصحراوية لتطوير الاستثمار الفلاحي في الزراعات الصناعية، تم تحديد أوعية عقارية غير مستغلة تبلغ 500000 هكتار كمرحلة أولى؛

- زادت مساحة زراعة الذرى من 79 هكتار سنة 2019 إلى 8300 هكتار خلال موسم 2020، وإطلاق برنامج لاستصلاح 3200 هكتار للقضاء على الأراضي البور، وإقامة منصات للتجارب على مستوى المحطات التابعة للمعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية والمعهد التقني للزراعات الكبرى والفلاحين على مستوى ولايات من الجنوب والشمال.

- إنجاز وإعادة تأهيل 1000 مللتر من نقاط المياه الخاصة بالرعي (الحفر والآبار) مع استهداف 5000 مللر؛

- خلال عملية التشجير تم غرس 10.5 مليون شجرة في إطار المخطط الوطني للتشجير، وإحياء السد الأخضر وتأهيله بإنشاء جهاز وزاري مشترك لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر؛

- مرافقة صغار الفلاحين ووضع تحت تصرفهم 3266 وحدة حديثة لأنظمة السقي المقتصدة للمياه، مع وضع هدف لبلوغ 8165 وحدة؛

- انجاز ومتابعة 38 نقطة مياه، مع وضع هدف لبلوغ 70 وحدة. (الحصيلة السنوية لسنة 2020، 2020)

4. 2. 5 برنامج مناطق الظل:

مباشرة بعد تنصيبه سنة 2020 أطلق السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون برنامج مناطق الظل، والذي يعتبر من أهم البرامج الوطنية المخصصة للمناطق الريفية المعزولة والنائية. ويمثل هذا البرنامج إرادة سياسية واضحة لتقليل الفوارق التنموية بين الأرياف والحواضر، وذلك من خلال تحسين ظروف معيشة ساكنة الريف وتوفير مقومات العيش الكريم.

ويهدف هذا البرنامج بالخصوص إلى تلبية الحاجات الإنسانية الضرورية للبقاء والاستقرار والعمل، مثل:

- توصيل المنازل بالماء الصالح للشرب عبر إنجاز شبكات جديدة أو إعادة تأهيل القديمة.
- تقريب تلاميذ تلك المناطق من المدارس، عبر بناء مدارس ريفية أو إعادة تأهيل الأقسام القديمة.
- فك العزلة بإنشاء وتهيئة طرقات ومسالك فلاحية تسهل على الفلاحين التنقل الى مزارعهم، والربط بالمناطق الحضرية.
- التزويد بالكهرباء والغاز الطبيعي للتقليل من معاناة الأسر الريفية.
- بناء قاعات علاجية قريبة من التجمعات السكانية، والرفع من التكفل الصحي بالسكان بتوفير طبيب.

وقد حقق هذا البرنامج نتائج ملموسة خلال سنواته الأولى، حيث شمل العديد من القرى والمشاتي في مختلف ولايات الوطن، مما أسهم في رفع الغبن عن السكان وتوفير متطلبات الحياة الأساسية. ومن بين المشاريع البارزة التي تندرج ضمنه:

- مجال حماية البيئة مثل تثبيت الكثبان الرملية للحد من زحف الرمال ومكافحة التصحر.
- مشاريع مائية تمثلت في حفر الآبار العميقة لتوفير المياه الصالحة للشرب، واستعمالها كذلك في ري المحاصيل الزراعية.
- إنجاز سدود صغيرة وحواجز مائية موجهة لاستغلالها في النشاط الفلاحي وتخزين المياه لفترات الجفاف.

وبذلك، لا يقتصر البرنامج على تحسين البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بل يمتد ليشكل رافعة للتنمية المستدامة في المناطق السهبية من خلال دعم الأنشطة الفلاحية وحماية الموارد الطبيعية، ما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي، والحد من الهجرة الريفية، وضمان استقرار السكان في مناطقهم.

5. الخاتمة

من خلال تتبع السياسات والبرامج التي تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، يتضح أن كل مبادرة تنموية حملت في جوهرها رؤية مزدوجة: الأولى، حماية الأراضي الزراعية من التدهور والتصحر عبر مشاريع الاستصلاح والتشجير وتثبيت الكثبان؛ والثانية، تحقيق الأمن المائي من خلال استغلال المياه الجوفية وتجميع مياه الأمطار وتوظيفها في السقي، بما يعزز الإنتاج الفلاحي ويحافظ على استدامة الموارد، إلا أن التحديات لا تزال قائمة بل وتتفاقم، إذ أن ظاهرتي التصحر والجفاف في حالة تمدد مستمر نتيجة لعوامل متداخلة، منها:

- النمو السكاني الكبير وما يرافقه من ضغط على الموارد الطبيعية.
- الاستغلال المكثف وغير العقلاني للأراضي الزراعية.
- التغيرات المناخية العالمية التي أدت إلى تقلبات في التساقط وشح مياه الأمطار.
- الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية بسبب الحفر العشوائي للآبار.
- ممارسات التبذير وسوء التسيير في استعمال المياه.

نتائج الدراسة:

نتائج الدراسة أثبتت أن المناطق السهبية أكثر عرضة للتصحر والجفاف للأسباب المذكورة سابقا، فقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بهاته المناطق، وحمايتها من خلال العديد من السياسات والبرامج الهادفة، والتي ساهمت في الحد من تدهور الأراضي، إلا أننا نجد أن فعالية هذه البرامج كانت محدودة نتيجة لعدة عوامل منها عوامل طبيعية كتغير المناخ وشح الأمطار، وعوامل بشرية تتمثل في ضعف التخطيط والدراسات الأولية للمشاريع، وعدم امتلاك الخبرة الكافية للمؤسسات المنجزة، وغياب أو نقص المكننة الحديثة لإنجاز مختلف المشاريع، وعليه نجد أن الفرضية الأولى صحيحة.

ولإنجاح سياسات وبرامج مكافحة التصحر والجفاف عملت الدولة الجزائرية على وضع آليات للتنسيق بين مختلف الفاعلين في تخطيط وإنجاز المشاريع، من هيئات ومؤسسات وسكان المناطق المعنية بالبرامج، لوضع الاستراتيجيات المناسبة للتنمية المحلية بالمناطق السهبية، على غرار خلية التنشيط الريفي. نجد أن العديد من البرامج فشلت أو نتائجها كانت ضعيفة، وهذا راجع لضعف التنسيق واختيار المشاريع المناسبة والفاعلة لكل منطقة، ومنه نجد أن الفرضية الثانية صحيحة.

وبناءً على ما سبق عرضه في هذه الدراسة، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقاربة شاملة ومندمجة، تقوم على الجمع بين البعد البيئي والبعد الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال:

- تعميم أساليب الزراعة الحديثة القائمة على ترشيد استعمال المياه (السقي بالتقطير، الزراعة الذكية مناخيًا) مع تطبيق دورات زراعية تسمح للأرض بالاستراحة واسترجاع خصوبتها.
- إطلاق حملات واسعة للتشجير المثمر والناجع في المناطق السهبية، بما يشكل أحزمة خضراء توقف زحف الرمال وتدعم في الوقت نفسه الاقتصاد الفلاحي.
- إنشاء مؤسسات إنتاج زراعي وحيواني كبرى في السهوب، تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة وتساهم في خلق مناصب شغل جديدة وتثبيت السكان محليًا.
- تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين حول خطورة التصحر والجفاف، من خلال التربية البيئية في المدارس، ووسائل الإعلام، والجمعيات المدنية.
- ترشيد استهلاك المياه واعتبارها "شريان الحياة"، مع سن قوانين صارمة للحد من الاستنزاف العشوائي للمياه الجوفية.
- رفع حجم الاستثمارات الحكومية الموجهة للمناطق السهبية، ليس فقط للحفاظ على التوازن البيئي، بل أيضًا لإحداث قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني عبر تطوير الفلاحة الرعوية، والمنتجات الحيوانية، والزراعات الاستراتيجية، وإيجاد عقلانية في استغلال الأراضي الرعوية.

- فتح فروع تكوين متخصصة في طرق الإنتاج الزراعي والحيواني وتقريبه من الأرياف، قصد تمكين السكان والمزارعين من الاستفادة منه.

إن مواجهة التصحر والجفاف ليست خيارًا ظرفيا، بل هي ضرورة استراتيجية لضمان الأمن الغذائي والمائي للأجيال القادمة، ولتحقيق التنمية المستدامة التي توازن بين استغلال الموارد وحمايتها. ومن ثَمَّ فإن استمرار الدولة في انتهاج سياسات متكاملة، مدعومة بالبحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة، يمثل السبيل الأمثل لتحويل التحديات البيئية إلى فرص للتنمية والابتكار.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

-عبد الصاحب ناجي، هاتف لفتة الجبوري،2020، التخطيط والتنمية الريفية، دار الوفاق للطباعة والتوزيع، عمان الأردن.

الأطروحات:

- رزاق أسماء، 2019، معالجة اقتصادية لآثار التدهور البيئي في المناطق الجافة بالجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

المقالات:

- ويلي صالح ، 2015، المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، عدد44، جامعة قسنطينة.

-جيلالي محمد، 2024، ظاهرة التصحر في الجزائر وآليات مكافحتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، عدد02، جامعة الجلفة.

- عبد الجليل علي عباس، علي لراري، 2022، دراسة نظرية حول التصحر واستراتيجيات مكافحته، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، عدد01، المركز الجامعي بريكة، الجزائر.

مو اقع الانترنيت:

-الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية: http://madrp.gov.dz/ar، تاريخ الاطلاع:01-09-2024، الساعة: 08:20.

-الموقع الرسـمي لهيئـة الأمم المتحـدة. https://www.un.org/ar/observances/desertification-day/backgroundJHVDO تاريخ الإطلاع: 05.08.2025.

-مراقبة الجفاف، على الموقع https://ncm.gov.sa/Ar/Climate/DroughtMonitoring/Pages/default.aspx تاريخ الإطلاع: 16.08.2025.

-الجفاف، موقع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على الموقع https://www.ifrc.org/ar/%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D8%8C-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D8%AB%D8%A9%D8%9F/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%81C. تاريخ الإطلاع: 16.08.2025.

-برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alqst/sb-trq-laslah-alarady-wwqf-altshr-wmkafht-aljfaf تاريخ الإطلاع: 02.09.2025.

-الموقع الرسمي للمكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتنمية الريفية https://bneder.dz

-الوزير الأول الجزائري، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى الجزائرية، الحصيلة السنوية لسنة 2020.